



الجنة فلا اشكال عنده واما من لم يقال بانها الجنة وهو الذي  
 تقطع به فانه يقول لا يلزم من كون الروح غير الجنة ان لا يكون  
 المشار اليه بان الجنة بل المشار اليه بان الجنة اذا كانت  
 النفس قاعية بها فاما مسئلتان لا تتعلق لحددهما بالاجزى  
 فلا اشارة لغير الجنة لان الاشارة تستلزم مشاركة اليه  
 متميزا في نفسه واما هو الا الجنة نعم يشترط ان تكون النفس  
 قاعية بها ليزج جنه الميت هذا تحقيق لا يجد في كلامه غيرنا  
 واما العزم فانه مواخذ به عند المحققين وذهب  
 بعضهم الى انه مرفوع كالم والصحيح الاول لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اذ التقي المسلمان بسيفيهما فالتقاتلوا المقتول  
 في النار قال يارسول الله هذا القاتل فبال المقتول  
 قال انه كان حربيا على قتل صاحبه فعلى بالحرص للاجماع  
 على المواخذة باعمال القلوب كالجسد وهذا بخلاف المهم  
 فان الحديث يشهد بانه من هم بالسبية لم تكتب عليهم فهذا  
 الفارق بينهما حكما واما الفرق بين حقيقتهم فانقول الواقع  
 في النفس من متعلقات المعاصي خمس مراتب الاولى اول مراتب  
 هاجس وهو ما يكتفي فيها ولا مواخذة به بالاجماع لانه ليس من  
 فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه والثانية جريانه  
 فيه وهو الخاطى والثالثة حديث نفسه وهو ما يقع من  
 التردد هل يفعل او لا وهذا مرفوع عن بقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها لم تتكلم او تعال به  
 فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق اولي قال  
 المحققون وهذه المراتب الثلاث ايضا لو كانت في الحسنات

لم تكتب

لم تكتب له بها اجرا الا الاول فظاهرا والثاني والثالث  
 فلعدم القصد والرابعة المهم وهو ترجيح قصد الفعل يقال  
 همت بالامر اي قصدت بهمته وهو مرفوع الحديث الذي  
 اوردناه والخامسة العزم وهو مرفوع ذلك القصد والحزم به  
 بان العزم لغة الحدة وعقد القلب وهما حقيقة بينهما عليها  
 في جمع الجوامع وهي ان عدم المواخذة بالمهم وحديث النفس ليس  
 مطلقا بل بشرط عدم التكلم والعمل حتى اذا عمل بواحد يستبين  
 همه وعمله ولا يكون همه مغفولا وحديث نفسه الا اذا لم  
 يعقد العمل هذا هو ظاهر الحديث ونحن جربنا عليه في جمع  
 الجوامع حديث قلنا وحديث النفس ما لم تتكلم او تعمل اللهم  
 مغفورا ان انتى اي اللهم ما لم تتكلم او تعمل ايضا ولم يتجسس الى  
 تعيينه لفظا لا سبحانه القيد عليه ولانا اذا قيدنا حديث  
 النفس وهو دون المهم مقيد بطريق اولي وهل يواخذ بها اذا  
 عمل على غير المعصية التي هم احدثت نفسه بها اما اذا كان  
 ذلك العمل جنسيا لا ارتباط له بها بالكيفية من هم بالربا ثم  
 اكل فلا ريب في عدم المواخذة وان كان من مقدمات المعصية  
 ممن هم بالربا بامرارة مقابلة غني عنها ثم رجوع من الطريق فهذا  
 موضع السؤال قال الشيخ الامام في شرح المنهاج في كتاب احكام الموا  
 انه ظهرت له المواخذة من اطلاق النبي صلى الله عليه وسلم العمل  
 وتوهم لم يقل او يعمله قال فينوخذ منه تخريص المشي الى معصية  
 وان كل المشي في نفسه مباحا لكن لانضمام قصد الحرام اليه فكل  
 واحد من المشي والقصد لا يجر عند انفراده اما اذا اجتمعا فان  
 جرم المشي لا يجر من اسباب المهم به فاقتضى اطلاق او يعمله